Reference: LOS/FISHERIES/STATES/2012

استنادا الى مشروع قرار رقم 66/68 حول استدامة مصائد الاسماك بطرق منها اتفاق عام 1995 لتنفيذ ما تضمنته اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الاول / ديسمبر 1982 من احكام بشأن حفظ وادارة الارصدة السمكية المتداخلة المناطق والارصدة السمكية الكثيرة الارتحال والصكوك ذات الصلة .

نود احاطتكم علماً بأن مملكة البحرين وهي احد اعضاء الامم المتحدة وعضو في منظمة الاغذية والزراعة FAO اذ ترحب بكل الجهود الدولية الرامية الى استدامة الموارد السمكية لما لها من قيمة غذائية واقتصادية واجتماعية الى كافة الدول . تتابع مملكة البحرين بكل مسئولية ما آلت اليه المخازين السمكية من انخفاض ملحوظ بصورة عامة والانواع السمكية التجارية بصفة خاصه . مملكة ملتزمة بمسودة الصيد الرشيد كما انها تسعى الى استدامة مصائد الاسماك واتخذت اجراءات غلق موسم الصيد بالنسبة للربيان وهو من الانواع التجارية البالغة الاهمية حيث يمتد غلق موسم الصيد من منتصف مارس وحتى منتصف يوليو من كل عام . إذ ساهم هذا الاجراء في استدامة هذا المورد الحيوي ، كما ان مملكة البحرين قد منعت شباك الجر القاعية بالنسبة للأسماك وأدخلت العديد من التحسينات على شباك الصيد بالنسبة الى فتحات العيون لضمان منع صيد الاسماك الصغيرة .

أما بخصوص تنفيذ اتفاق 1995 بشأن حفظ الارصدة السمكية فقد تم التعاون ضمن منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي احد الأعضاء المشاركين في دراسة الاسماك الكثيرة الارتحال وخاصة أسماك الكنعد KING FISH وتعاونت على المستوى تحت الاقليمي في دراسة الاسماك القاعية مع دول المجلس ، كما ننوه بأن مملكة البحرين وبالتعاون مع دول المجلس قد شاركت في المسح القاعي وعلى مدى ثلاثة أعوام وسيصدر التقرير النهائي لوضعية المخازين السمكية المشتركة .

ولا تخفى الجهود المبذولة لمكافحة الصيد الغير مشروع والغير منظم والغير مبلغ عنه (I.U.U) وفقاً لتوجيه منظمة الاغذية والزراعة 2001 بضرورة الالتزام والامتثال ، إذ تؤمن مملكة البحرين بضرورة التعاون الدولي والاقليمي وتحت الاقليمي والوطني بمكافحة الممارسات الغير مستدامه والتي ستؤثر بلاشك على الارصدة السمكية الحالية والمستقبلية .

أما بخصوص الرصد والمراقبة والاشراف والامتثال والانفاذ فلاتزال البرامج والخطط تسلط الضوء على كل ما هو خارج عن القانون ، ويتم ذلك عبر فريق للمراقبة بالتعاون مع الاجهزة الرقابية الاخرى داخل المملكة وخاصة حرس الحدود وخفر السواحل . لايزال هذا التوجيه بحاجة

الى المزيد من الموارد البشرية والمالية لأخذ دوره بالصورة المطلوبة والمرجوة لتعظيم الفائدة على مستوى المصائد المشتركة ، كما نود التركيز على جهود مملكة البحرين في الحد من قدرات الصيد المفرطة ، حيث قدمت العديد من التوصيات بتقليل عدد رخص الصيد وعدد العمالة الغير منظمة والغير قانونية ، قدمت حلول جذرية لتقليل الافراط في الصيد وستأتي ثمارها عما قريب ، حيث تتدارسها السلطات العليا لاتخاذ اللازم بهذا الشأن .

كما تعبر مملكة البحرين عن قلقها البالغ حول صيد الاسماك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة وهي معروفة محلياً بشباك الهيالي فقد منعت الصيد بهذه الشباك واقتصرت على منطقة واحدة وفي فترة زمنية محددة سنوياً نتيجة الضغط من قبل الصيادين المحليين كما تثمن المملكة الجهود الرامية للحد من المصيد العرضي والمرتجع وهذا موجود في مملكة البحرين ضمن شباك الجر القاعية للربيان وقد حورت العديد من أشكال الشباك وركزت على فتحات عيون الشباك للحد من الصيد المرتجع والتركيز على الشباك الانتقائية .

تؤمن مملكة البحرين بالتعاون دون الاقليمي وهي عضو في الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، وعضو في المنظمة الاقليمية لمصائد الاسماك RECOFI ، وهي أيضاً عضو في المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية لدول الخليج المعروفة ROPME وعضو في منظمة الامم المتحدة للبيئة UNEP . تشارك مملكة البحرين مع كافة دول الجوار في الدراسات المشتركة للأسماك الكثيرة الارتحال والارصدة السمكية المتداخلة ، في جميع المؤتمرات العالمية والاقليمية وورش العمل لوضع الاستراتيجيات اللازمة بما يكفل المحافظة على استدامة المصائد المشتركة .

كما ان مملكة البحرين تسعى دوماً للأخذ بالنظام الايكولوجي لأنه أساس استمرارية مصائد الاسماك ، وشرعت في تحديد وتسجيل المحميات البحرية MPAs لما لها من اثر بالغ في استمرارية بقاء الاسماك كمورد غذائي حيوي وبروتيني صحي وسلعة اقتصادية وصناعية واجتماعية .

كما نشير الى الجانب التشريعي وهو مرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2002 بشأن تنظيم صيد واستغلال وحماية الثروة البحرية والقرارات المنبثقة عنه وهي تصب أساساً في الجهود الرامية لتنظيم حسن صيد واستغلال الاسماك.

أما في مجال بناء القدرات فقد وفرت الدولة كافة التسهيلات للصيادين المحليين وأنشأت المرافئ السمكية الحديثة المجهزة والمنظمة وذات الصبغة الدولية من حيث المواصفات والمقاييس . كما ترمي الجهود الوطنية لتقليل الضغط على المصائد عبر تشجيع مشاركة القطاع الخاص في الاستزراع السمكي ، وقد ساهمت بصورة فعالة في مشروع الارياف المرجانية الصناعية لتقليل الخسائر في المصائد السمكية نتيجة التنمية العمرانية التي تشهدها مملكة البحرين.